

بسم الله الرحمن الرحيم



# الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد ٤٨٠٤٨١

(العدد ٤٨٠٤٨١ مكرر "أ") الصادر في يوم الأربعاء ١١ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ - ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٧ هـ)

وفي حالة عدم توافر هذا العدد فيكمل من أقدم موظفي الفئة التي رتبها وهكذا .

ويقوم رئيس مجموعة الإدارة بأعمال السكرتيرية .

وتختص هذه اللجنة بالنظر في نقل الموظفين وفي ترقيتهم طبقا لأحكام هذا القانون .

المادة ٣٤ فقرة ثالثة - "وأما الترقيات الى فئات الوظائف الفنية المتوسطة والكفائية فتكون بالأقدمية في الفئة ومع ذلك يجوز الترقي بالاختيار للكفائية في حدود ٣٥٪ من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية وفي حدود ٥٠٪ من الفئة الثانية الى الفئة الأولى من الوظائف الخاطئة" .

المادة ٨٢ - "لمدير إدارة المخابرات العامة توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بالنسبة للموظفين الشاغرين لوظائف المخابرات بالإدارة وذلك بعد سماع أقوال الموظفين وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك نهائيا .

وللمدير إدارة المخابرات العامة ونائبه توقيع عقوبة الخصم من المرتب لغاية خمسة عشر يوما في السنة الواحدة ولرئيس مجموعة الإدارة توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة أيام في السنة الواحدة وذلك بالنسبة لموظفي الكادر الفني المتوسط والكفائي بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون القرار مسببا ونهائيا .

أما العقوبات الأخرى المنصوص عنها في المادة السابقة فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عدم الاحتلال بحكم المادة ٣٨ .

المادة ١١٠ - "إذا رأى نقل موظف من إدارة المخابرات العامة الى جهة حكومية أخرى فإنه يعين في الدرجة التي يدخل مرتبه في صرطها

قانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخابرات العامة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخابرات العامة ؛

وعلى ما اذنته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٣١ و٣٢ و٣٣ فقرة ثالثة و٨٢ و١١٠ و١٢٥ و١٣٦ و١٣٨ فقرة أخيرة و١٣٠ من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه بنصوص الآتية :

المادة ٣١ - "ينشأ في إدارة المخابرات العامة لجنة من لجنة شؤون الموظفين تشكل من نائب مدير إدارة المخابرات العامة رئيسا وأقدم أربعة موظفين من الفئة (١) أعضاء .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٨ - "وفي حالة غياب الرئيس يحل محله أقدم الأعضاء من إدارة المخابرات العامة ويتولى سكرتيرية اللجنة العضو الأخر من الإدارة ويختص هذه اللجنة ببحث واعداد مشروع ميزانية الإدارة . ولها كافة السلطات المخولة لديوان الموظفين ."

المادة ١٣٠ - "يبين بقرار من مدير إدارة المخابرات العامة القواعد والإجراءات التي تتخذ لصرف المبالغ المدرجة بالميزانية وذلك دون التقيد بالقرارات والأجراءات التنظيمية أو المسالية أو أوضاع الصرف العادية المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية ."

ولمدير إدارة المخابرات العامة سلطة الرزير فيما يختص بالصرف في حدود ميزانيته دون الرجوع الى السلطات المسالية في وزارة الحربية ."

مادة ٢ - تضاف فقرة ثالثة الى المادة (٤٢) بالنص الآتي :  
"ولا تسرى هذه الأحكام - سواء فيما يتعلق بزيادة التندب أو العلاوات أو البدلات المقررة - على من لا يتسبب للعمل بلادارة طول الوقت ."

مادة ٣ - تُلغى الفقرة الثانية من البند ثانيا من المادة (٤٦) والفقرة (٥) من المادة (١٥٤) والفقرة (٨) من المادة (١٢٧) من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

مادة ٤ - يعدل الجدول الثاني في الملحق (١) على النحو الآتي :

وتحتسب أقدميته فيما من تاريخ وصول مرتبه الى ما يعادل أول صربوطها ، وإذا كان المنقول هو أصلا من أفراد القوات المسلحة أو البوليس فإنه يعود في أقدميته الأصلية ويمنح مرتبه الذي كان يتقاضاه في إدارة المخابرات العامة أو مرتب الرتبة التي نقل إليها أيهما أكثر ."

المادة ١٢٥ - "العقوبات التأديبية لاستخدام من الخارجين عن الهيئة هي :

- (١) الإنذار .
- (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ١٥ يوما .
- (٣) تأجيل العلاوة أو الحرمان منها .
- (٤) خفض المرتب .
- (٥) خفض النقة .
- (٦) خفض النقة والمرتب .
- (٧) الفصل .

ويوقع العقوبات الثلاث الأولى رئيس مجموعة الإدارة ونائب المدير توقيع جميع العقوبات الأخرى ."

المادة ١٢٦ - "لمدير إدارة المخابرات العامة رئايه أن يوقف المستخدم الخارج عن الهيئة عن عمله احتياطيا ويترتب على الوقف عدم صرف المرتب ما لم يقرر صرفه كله أو بعضه ."

ملاحظات	الحد الأدنى للتقوية بالأقدمية أو الاختيار	العلاوات الدورية	أقصى المربوط	متوسط المربوط	أدنى المربوط	الفئة
		٣٦ ج م سنويا بواقع ٣ ج م شهريا	١٥٠٠	-	١٢٦٠	أ
	سنتين في الفئة أو ٧ سنوات في الفئتين "ج ب"	٢٠ ج م سنويا بواقع ٢٠ ج م شهريا	١٢٦٠	-	٩٦٠	ب
	أو ١٥ سنة في الثلاث فئات	٢٤ ج م سنويا بواقع ٢ ج م شهريا	٩٦٠	-	٥٤٠	ج
	٥ سنوات في الفئة أ أو ١٣ سنة في الفئتين "ج ب"	١٨ ج م سنويا بواقع ١٥ ج م شهريا	٥٤٠	-	١٨٠	د
يفضى سنتين تحت الاختيار بمنح بعدها مرتبة أقدمه ٢٤٠ ج م سنويا	٨ سنوات بما في ذلك فترة الاختيار					

ويعدل الجدول الثالث من الملحق (١) بالشكل الآتى :

ملاحظات	الحد الأدنى للترقية بالأقدمية أو الاختيار	الملاوات الدورية	أقصى المربوط	متوسط المربوط	أدنى المربوط	بم
		٢٤ ج. م سنويا بواقع ٢ ج. م شهريا .	٨٤٠	-	٥٤٠	أولى
	ثمانى سنوات فى الفئة الثانية أو ثمانية عشرة سنة فى الفئتين للترقية من الفئة الأولى .	١٨ ج. م سنويا بواقع ٥ ج. م شهريا .	٥٤٠	-	٣٠٠	ثانية
يقضى الموظف عند التعيين سنتين تحت الاختيار ثم يمنح مرتب ١٤٤ ج. م سنويا	عشر سنوات للترقية إلى الفئة الثانية .	١٢ ج. م سنويا بواقع ١ ج. م شهريا .	٣٠٠	-	١٠٨	ثالثة

وتعدل الفقرة (٢) من الملحق (ب) على النحو الآتى :

- " لمن تتراوح ماهيته من ١٠٨ ج. م سنويا إلى ٣٠٠ ج. م يمنح ٤٢ ج. م سنويا بواقع ٣,٥٠٠ ج. م شهريا "
- " لمن تتراوح ماهيته من ٣٠٠ ج. م إلى ٥٤٠ ج. م سنويا يمنح ٦٠ ج. م سنويا بواقع ٥ ج. م شهريا "
- " لمن تتراوح ماهيته من ٥٤٠ ج. م إلى ٨٤٠ ج. م سنويا يمنح ٨٤ ج. م سنويا بواقع ٧ ج. م شهريا "
- مادة ٥ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بدوان الرئاسة فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيو سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين